المواطنة والديموقراطية (دراسة في الوعي السياسي لسسيولوجيا العلاقة بين الفرد والمؤسسة السياسية)

المدرس صلاح كاظم جابر
جامعة القادسية/ كلية الآداب
علم الاجتماع

المقدمة

على الرغم من ان المواطنة تعد واحدة من اهم ركائز الديموقراطية اذ ما اريد لها ان تكون كمنهج للممارسة الحياة الاجتماعية الا ان الديموقراطية بدورها تعد اهم دعائم اكمساب هذا المفهوم اهميته و اكساب الفرد صفة المواطنة وبالتالي اعطاء هذا المفهوم عمقه وفاعليته في التطبيق في الحياة اليومية الامر الذي يخلق من الفرد عنصرا فاعلا في الحياة الاجتماعية للمجتمع وبالتالي تكون المواطنة ذلك العنصر الفاعل والركيزة الاساسية التي يمكن ان تبنى عليها الديموقراطية الحقيقية بكل اصنافها في اي مجتمع من المجتمعات الانسانية.

ومع ان كلا المفهومين ياخذ الطابع السياسي له في اصوله وجذور نشاته الا ان ضرورة اعتماد كلا منهما في الحياة الاجتماعية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية يعد من الضرورات التي لا بد منها ولا يمكن باي حال من الاحوال التغاضي عنها او القفز عليها

من اجل بناء مجتمعات تنعم بالتماسك الاجتماعي والامن والاستقرار والرفاه الذي يجب ان يتوافر لجميع افراد المجتمع بصفتهم مواطنين ينتمون الى هذا البلد او ذاك. وبالتالي يكون رمزا للهوية الوطنية التي تعد الاساس الذي يبنى عليه التعايش بين الهويات الفرعية التي تتضمنها الهوية الثقافية العامة للمجتمع. ويكتسب هذا الوعي اهميته من المواجهة مع تيار العولمة الجارف الذي بات يهدد الهوية الثقافية والدينية والخصوصية المجتمعية للمجتمعات الانسانية بعد ان اعلن ان العولمة تسعى الى انشاء القرية الكونية التي تتوحد فيها الثقافات الاجتماعية في ثقافة العولمة من خلال الصراع بين الحضارات الذي اعلن عن بدأه صمؤيل هنتنغتون مع نهاية الحرب الباردة التي افرزت تفرد القطب الواحد في قيادة العالم.

وما يثيره ذلك من توجس في نفوس المواطنين من افراد المجتمعات النامية وعلى وجه الخصوص من افراد المجتمعات العربية والاسلامية في سعيهم الدؤوب الى الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية و الخوصوصية المجتمعية لهذه المجتمعات في مواجهة ثقافة العولمة التي باتت تهدد الهويات الثقافية و الدينية للثقافات العالمية التي تتميز بها هذه المجتمعات. من خلال ذوبان هذه الثقافات في ثقافة العولمة بعد ان يحسم الصراع بين الحضارات بوسطة ميزان القوى لصالح الاقوى اقتصاديا وعسكريا ومعلوماتيا. لصالح دول الغرب المتقدم (الولايات المتحدة الامريكية واوربا وكندا واليابان) اذ تعد الولايات المتحدة راعي العولمة وعرابها لكونها القطب الفاعل الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة اذ تحاول بشتى الطرق نشر العولمة وفرض ثقافتها التي تخدم الجوانب الاقتصادية فيها على المجتمعات الشرقية التي تسعى الى الحصول على مزايا العولمة او تلك التي ترتبط بمجموعة من المصالح السياسية والاقتصادسية مع كل من هذه الدول من خلال اعادة تشكيل الهويات الثقافية لمجتمعات القرية الكونية على شاكلة الهوية الثقافية الامريكية التي تفتقد الى العمق التاريخي في نشوئها على غرار الثقافة العربية والاسلامية.

ومن هنا فان الحاجة الى التماسك المجتمعي الذي يعده الباحث واحدا من اقوى العوامل التي تساعد على الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية وهو الذي يجنبنا الانجراف مع تيار العولمة وبالتالي فقداننا للهوية الثقافية والدينية

التي تتميز بها المجتمعات العربية و الاسلامية. اذ يمكن ان يتم ذلك من خلال الاستفادة من ايجابيات الصراع (لويس كوزر) من خلال التعايش مع العولمة والعمل على الاستفادة من الايجابيات التي تطرحها وتجنب السلبيات او الحد من تاثيرها على هذه المجتمعات على اقل تقدير الامر الذي يؤدي بالتالي الى الحفاظ على الهوةية الثقافية والدينية لهذه المجتمعات دون ان تضطر الى الانغلاق او المواجهة الخاسرة مع العولمة او الدول الراعية لها وذلك لانعدام الندية الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية و المعلوماتية التي تؤهلنا للحفاظ على الهوية الثقافية والدينية من الفقدان نتيجة سيادة ثقافة العولمة.

فما يمكن ان تنطوي عليه هذه الثقافة الكونية من تماثل مجموعة العناصر الثقافية الانسانية المشتركة بين المجتمعات الانسانية وذلك لضمان عدم تعميم احدى الثقافات على حساب الاخرى وقد حاول الباحث في هذا البحث التعرض الى اهمية المواطنة والديموقراطية كلا منهما للاخرى ومن اجل ذلك قسم بحثه الى عدة محاور من اجل بيان العلاقة الموضوعية بين المواطنة والديموقراطية كحق يقوم على اساس من القيم الاجتماعية المتاصلة في النسق القيمي الاجتماعي من خلال اعتماد الديموقراطية كمنهج لممارسة الحياة الاجتماعية التي تعمل بدوها على تركيز وتاصيل هذا الشعور الوجداني في الان ذاته عن طريق تاهيل الافراد لتحمل المسؤولية الاجتماعية بصورة طوعية في ظل القوانين التي تحدد مسار الحياة الاجتماعية مما يخلق وعيا ثقافيا لدى الافراد باهمية الهوية الثقافية والدينية منها على وجه الخصوص وكذلك اهمية الهوية الوطنية من خلال المواطنة لقد انطوى المحور الاول المتمثل بالجانب النظري على اسباب اختيار موضوع البحث بالا ضافة الى مشكلة البحث والاهميته العلمية الموضوعية والذاتية وكذلك اهداف البحث التي يرجو الباحث تحقيقها من خلال تناوله موضوع البحث بالدراسة العلمية اما المحور الثاني فقد انطوى على تناول الباحث لمفهوم المواطنة وتحديده اصطلاحا بالاضافة الى تحديد ثقافة المواطنة والعلاقة بين المواطمة والهوية الثقافية والدينية للجماعات الاجتماعية اللمؤلفة لبناء الاجتماعي في المجتمع. وقد انطوى المحور الثالث على مفهوم الديموقراطية من خلال ما تناولته المصادر العلمية له

بالاضافة الى محاولة الباحث بيان اعتماد الديموقراطية على نسق من القيم التي تشكل بدورها ثقافة الديموقراطية. في حين تناول المحور الرابع مفهوم الفدرالية وعلاقته بكل من المواطنة والديموقراطية حيث حاول الباحث بيان الحقائق العلمية التي ينطوي عليها هذا المفهوم التي يكتنفها الكثير من الغموض لدى الكثير جدا من افراد المجتمع العراقي اما المحور الخامس فقد حاول فيه الباحث بيان مفهوم المجتمع المدني وذلك لوجود العلاقة القوية التي تربط المجتمع المدني بكل من المواطنة والديموقراطية في كون كلا منهما يعد من اسس الديموقراطية كما ان العلاقة بينهما لا تقف عند ذلك بل تتعداها الى ان فاعلية المؤسسات المجتمع المدني في رقابة ممارسة الديموقراطية وحمايتها من الاستغلال وعبث العابثين ترتكز بصفة اساسية على مدى قوة الشعور بالمواطنة والالتزام بالقوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية ومن ثم المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية لا سينما المصيرية منها ومراقبة تنفيذها وهنا نجد ان الباحث يرى ضرورة خلق الوعي المفاهيمي الحقيقي بالمصطلحات السياسية ذات الاهمية الفاعلة في الحياة الاجتماعية العادية التي يتداولها الساسة في المؤسسة السياسية العراقية الحالية بكثرة مع قلة او انعدام الوعي لدى الكثيرين من افراد المجتمعات بهذه المفهومات او تطبيقاتها الامر الذي يخلق صورة ضبابية او انطباعا خاطئا حول بعض التوجهات السياسية للدولة في المجتمع العراقي المعاصر هذا من جانب اما من جانب اخر فان اهمية اعادة الثقة المفقودة بين المواطن والدولة في تفعيل المواطنة في الحياة الاجتماعية بعد ان عملت جميع اللحكومات السابقة على خلق العداء المزمن بين المواطن والدولة من خلال توضيفها مفهوم المواطنة في تحقيق مصالحها المتمثلة في الحفاظ على السلطة بقمع المواطن الامر الذي جعل من المواطنة سبة في نظر الكثيرين من ابناء المجتمع.

اسباب اختيار موضوع البحث

ان التغيرات السياسية الاخيرة في المجتمع العراقي افرزت الحاجة الماسة الى عملية الفهم الحقيقي لطبيعة العلاقة بين الفرد والمؤسسة السياسية (الدولة) من خلال عملية التفاعل الاجتماعي على ان يعم هذا الفهم جميع افراد المجتمع العراقي ان لم يكن غالبيتهم على اقل تقدير باختلاف مستويات

الوعي الذي يتمتعون به نحو العملية الديموقراطية والمشاركة في الحياة السياسية في عملية صنع القرار بالاضافة الى استخدام الديموقراطية الحقيقية كمنهج في ممارسة الحياة الاجتماعية بعد ان عملة الحكومات السابقة على تشويه هذه الممارسة من خلال توظيفها نقص الوعي السياسي لدى الفرد في المجتمع العر اقي لذا يمكن اجمال اهداف البحث بالنقاط التالية :

١-ضرورة تدعيم السلوك الديموقراطي كمنهج لممارسة الحياة الديموقراطية في المجتمع العراقي الذي هو بامس الحاجة اليها .
٢-ضرورة ان تكتسب الديموقراطية عمقها الموضوعي في المجتمع العراقي اذا ما اريد لها ان تكون ممارسة حقيقية وليست مجرد شعارات زائفة كما في الحكومات السابقة.
٣-ضرورة التعرف على اهم العقبات التي تعيق التطبيقات الديموقراطية في المجتمع العراقي من خلال تفعيل اهم اسس وركائز الديموقراطية الا وهي الموطنة
٤-ضرورة خلق الوعي الحقيقي بخطورة تعدد الولاءات الاجتماعية للمواطن العراق على الديموقراطية وكذلك خطورة تمايز هذه الولاءات وتدرجها بحيث يكون الولاء للدولة او اللمجتمع هو من اضعف الولاءات

مشكلة البحث

ان النظم الشمولية والكتاتورية التي تعاقبت على المؤسسة السياسية في المجتمع العراقي عملت على تعميق الهوة الفاصلبة بين الفرد المواطن والدولة من خلال عملها على خلق الفوارق الاجتماعية بين مواطني الشعب تحت مختلف المسميات الطائفية منها والايديولوجية والفئوية والذي يعد العامل الاساسي في خلق الشعور بالاغتراب لدى اللمواطن العراقي وبالتالي اعتصامه بالولاءات الفرعية دون الولاء الاجتماعي العام للدولة مما خلق نمط من المواطنة الناقصة ذات الاثار السلبية على الفرد والمجتمع على حد سواء و بالتالي خلق العداء المزمن بين المواطن والدولة كانت اوضح صوره في انقضاض المواطن على الدولة و كل ما يرمز لها في حال غياب قمع الدولة او في لحظات ضعفها في كل فرصة اتيحت له للانتقام من الدولة في الفترات الحرجة من تاريخ العراق السياسي او في فترات التغيرات السياسية وانعدم تاثير قوة الدولة على المواطن وهذا ما يفسر من وجهة نظر الباحث عمليالت سلب ونهب ممتلكات الدولة في

الفترات الحرجة او في فترات التغيرات السياسية في الساحة الاجتماعية العراقية.

بالاضافة الى تعدد ولاءات الفرد العراقي وترتيبها بالشكل الذي يجعل من الولاء للدولة او المجتمع او القانون من اضعف الولاءات اذ يكون اخر اهتمامات الفرد العراقي بل ان المواطنة في عهد النظام السابق اصبحت سبة يمكن ان تنسب الى الفرد بعد ان استغلها النظام السابق في القمع والظلم والاستغلال وبالتالي فان عمليات التفرقة و التمييز والقمع خلقت من افراد المجتمع العراقي رعايا دولة وليسوا مواطنين فيهانتيجة الاستمرار و التمادي في سلب سمة المواطنة عن الفرد كاحد العقوبات القانونية وهو النهج الذي انتهجته كل انماط الدولة العراقية في التاريخ الحديث منذ نشوئها في عام ١٩٢٠ وحتى سقوط نظام الطاغية في نسيان من عام ٢٠٠٣ ناهيك عن سلب حقوق المواطنة واستخدام الدولة لبعض العقوبات من اجل التنكيل بالمواطن مثل الفرهود والذي يعني سلب الممتلكات الخاصة بالمواطن وتوزيعها على الاخرين دون معيار يذكر في محاولة من الدولة لقمع المواطن واضعاف خصومها السياسين داخل حدود البلد او التنكيل باولئك الذين لا ينصاعون الى اوامر النظام السياسي او القوانين التي يصدرها للحفاظ على بقائه في السلطة اطول فترة ممكنة وقد استخدمت هذه الممارسة من قبل الدولة العراقية ضد المواطنين منذ ايام الحكم العثماني الا ان اول قرار رسمي صدر بهذا الخصوص كان عام ١٩٥١ واستمرت كل انماط الدولة الملكية منها والجمهورية تعتبر هذه العقوبة كاقسى العقوبات الاجتماعية للتنكيل بالمواطن.

اهمية البحث

تكتسب البحوث العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية اهميتها من الاهمية العلمية للظاهرة المدروسة وتتوزع هذه الاهمية على جانين هما الاهمية العلمية الموضوعية والتي تتركز في الاثار الاجتماعية التي تتركها الظاهرة الاجتماعية على عملية التفاعل بين مكونات المجتمع والاهمية الذاتية التي تتضمن رغبة الباحث في دراسة المشكلات الاجتماعية ذات الاهمية البالغة في حياة المجتمعات وتاتي اهمية هذا البحث من اهمية تفعيل دور المواطن العراقي في تحقيق الديموقراطية كمنهج لممارسة الحياة الاجتماعية وانهاء عقود من الظلم والقمع والاستبداد على جميع الاصعدة

والمستويات في السلوك الاجتماعي ضمن اطار المؤسسات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي كالموسسة الاقتصادية والدينية و التربوية والمؤسسة السياسية من خلال بيان اكفا السبل التي يمكن بواسطتها تفعيل الديموقراطية واثرها في الحياة الاجتماعية في مجتمع لا عهد له بها كالمجتمع العراقي وذلك عند توفيراهم ركيزة يفتقر اليها المجتمع بعد ان تحققت القدرة على انشاء مؤسسات المجتمنع المدني واتيح هامش من الحريات العامة لجميع افراد المجتمع العراقي وبالتالي فان التطبيق الحقيقي للديموقراطية لا ينقصه الا وجود الشعور الوجداني الحقيقي في الانتماء الى الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها افراد المجتمع المتمثل بالمواطنة هذا بالاضافة الى بيان اهمية الدور الفاعل للمواطن العراقي في الحفاظ على الامن والاستقرار وبالتالي الاستقلال من خلال قيام المواطن باهم واجباته وهو التعاون مع الدولة وحمايتها من عبث العابثين عن طريق تفعيل الوعي الاجتماعي باهمية المواطنة في الممارسة الديموقراطية الحقيقية كما نراه اليوم في المجتمعات الغربية المتقدمة اذ ان المواطنة هي الواجب الوطني والاخلاقي تجاه الدولة وهي كذلك انسب واسرع الطرق لمعالجة عيوب الديموقراطية او الحد من اثاثرها السلبية على اقل تقدير.

اهداف البحث

يرتكز البحث في اشكالية العلاقة بين المواطنة والديموقراطية الى محاولة الباحث بيان الاسس العلمية و الموضوعية التي تقوم عليها هذه العلاقة بين المواطنة كحق قبل ان تكون واجب وشعور وجداني بالانتماء الى رقعة جغرافية بعينها واحداهم واجبات الفرد تجاه المؤسسة السياسية في المجتمع وبين الديموقراطية كعملية مشاركة للفرد في اتخاذ القرارات وكمنهج للممارسة الحياة الاجتماعية بنفس الوقت تلك المشاركة التي تتميز بالاختيار الواعي بين الخيارات المطروحة من خلال صناديق الاقتراع والمشاركة في الانتخابات التي تكون هي الاساس في عملية تفويض السلطة للمؤسسة السياسية التنفيذية في المجتمع على اساس من الكفاءة والاهلية

لقيادة المجتمع العراقي وتحقيق المصالح الاجتماعية العامة وكذلك المصالح السياسية والاقتصادية لجميع افراده على حد سواء والابتعاد عن الاختيارات غير الموضوعية التي تقوم على اساس من العاطفة او الانتماء الطبقي والطائفي او العرقي ويمكن ايجاز اهم اهداف البحث في ما ياتي:

أولا الاهداف العلمية

١- بيان الترابط الموضوعي بين المواطنة والديموقراطية بالاعتماد على المصادر العلمية التي تناولت العلاقة بين الموضوعين بالدراسة العلمية.
٢- بيان ان المواطنة والمؤسسات المجتمع المدني والحريات العامة هي ركائز الديموقراطية الحقيقية في الفكر السياسي الحديث والمجتمعات التي الفت الممارسة الديموقراطية الفعلية
٣- ان المواطنة هي اهم العناصر الفاعلة في الحفاظ على الديموقراطية وضمان عدم تحولها الى فوضى اجتماعية.

ثانيا الاهداف الذاتية

١- بيان استحالة قيام الديموقراطية الحقيقية سياسية كانت او اقتصادية او ثقافية بدون مواطنة كحق وواجب و شعور وجداني يؤدي الى الالتزام الاخلاقي والقانوني.
٢- ان احد اهم اسس التطبيقات الفعلية للديموقراطية هو قدرتها على منح المواطن حق المواطنة الذي يتاصل في النفس الانسانية بمرور الزمن ليصبح شعورا وجدانيا وواجبا وطنيا.
٣- ان المواطنة ليست مفهوم سياسي فحسب بل هي سلوك اجتماعي يضمن قوة التماسك الاجتماعي في المجتمعات على اختلاف تكويناتها العرقية والدينية والاثنية والايديولوجية وبالتالي ضمان تلافي مشكلة فسيفساء المجتمع واثارها السلبية.

المواطنـــة

يقوم المفهوم الحديث للمواطنة على اسس فلسفية قديمة من خلال ارتباط هذا المفهوم بالتوجه الاغريقي نحو مصطلح الدولة او المدينة او ماسمي فيما بعد المدينة الدولة التي نشات في اليونان القديم قبل الميلاد بعدة قرون حيث يرجع اصل فهم الاغريق لمفهوم المواطنة الى مفهوم المدينة(polis) حيث يشير هذا المفهوم انذاك الى مجموعة الافراد (من الذكور الاحرار ومن السكان الاصليين الذين يعيشون في مدينة او مقاطعة وعلاقتهم ببعضهم مع البعض الاخر) اذ يعتبر المواطن في الحضارة الاغريقية هو الوحدة الاساسية في التكوين السياسي و بالتالي فهو احد الذين يحق لهم المشاركة في العملية السياسية من خلال الديموقراطية المتبعة انذاك.(١)

اذ يرى الاغريق ان المواطن هو من تكتسب عنده عملية المشاركة في صنع القرارات السياسية اهمية كبيرة جدا وخصوصا المصيرية منها الا ان هذا المفهوم استخدم في عملية التمايز الاجتماعي في المدينة الاغريقية القديمة بين فئات المجتمع اذ يقسم افراد مجتمع المدينة الى مواطنين احرار هم السكان الاصليين والى الغرباء الذين يمثلون العبيد وطبقة الصناع والحرفيين الاحرار الذين يهاجرون من مدينة الى اخرى وعلى هذا الاساس اشتق اليونانيون قوانينهم التي استمرت فترة طويلة جدا حتى مع الرومان الذين يعدون سادة التشريع الاوائل.(٢)

اما في عصر الانوار فقد اعيدت صياغة مفهوم المواطنة وفقا لفلسفة العقد الاجتماعي (الانجليزيان توماس هوبز وجون لوك والفرنسي جان جاك روسو) بالاضافة الى مونتسيكيو في كتابه روح القوانين اذ تحول الفرد المواطن الى ذات حقوقية وكيان مستقل ضمن اطار الدلة القومية الحديثة التي ظهرت في اوربا على انقاض الدولة الدينية مع انتصار الراسمالية على الاقطاعية او ما يسمى بدولة القانون والمؤسسات (الدولة الحديثة) التي عملت بشكل مباشر على ترسيخ المفهوم الحقوقي للمواطنة من خلال الحقوق المدنية التي اقرتها الدساتير التي ضمنت استقلال المواطن.(٣)

وهنا نجد ان مفهوم المواطنة قد ظهر قبل الميلاد بعدة قرون الا انه تطور منذ ثلاثة قرون فقط اذ ان المفهوم المعاصر للمواطنة نشا على اساس منع الدولة من الاستبداد من خلال ما يملكه المواطن من حقوق غير قابلة للاخذ او الاعتداء عليها من قبل الدولة لانها حقوق مدنية تتعلق بالمساواة وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرارات في العملية السياسية عن طريق اليات الديموقراطية وبالتالي فهي حقوق اجتماعية مرتبطة بالشؤون الاقتصادية والثقافية وبذلك اصبحت المواطنة تعرف على انها (عملية التعايش السلمي بين الافراد الذين يعيشون معا في زمان ومكان معينين).(٤)

و كذلك تعرف المواطنة على انها(الية الحد من الصراعات العرقية والاثنية والاجتماعية التي تقوم على قاعدة من المساواة وعدم التمييز) وكذلك تعني المواطنة اداء الواجبات والتمتع بالحقوق المعينة وهي بالتالي المفتاح الاساسي لتمتع المواطن بالحرية الشخصية فضلا عن انها تلقي على عاتقه المسؤولية تجاه الدولة والمجتمع وترتكز المواطنة على ثلاث حقائق رئيسية وهي :

١- الوعي الاجتماعي. ان اختلاف درجات الوعي يعودالى عوامل اساسية هي مستوى التعليم ونوعيته و انخراط الفرد في العمل العام (العمل من اجل المجتمع)

٢- ان المواطنة هي واحدة من اهم ركائز الديموقراطية. فليست هنالك ديموقراطية لا تعتمد في الممارسة الحياتية على حق وواجب المواطنة من خلال مشاركة الافراد الذين يتمتعون بهذا الحق في العملية السياسية.

٣- ان احترام المواطنة يتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة الى اخرى اما الدولة التي التزمت الممارسة الديموقراطية الحقيقية فهي التي عملت على انشاء المباديء الكفيلة باحترام حق المواطنة وعلى العكس من ذلك الدول الشمولية والدكتاتورية التي يعيش مواطنيها مواطنة ناقصة ومنتهكة (٥)

وقد رسخت هذه الحقائق الثلاث منذ ما يقرب من ثلاثة قرون وهو عمر الدولة القومية الحديثة في المجتمعات الاوربية او ما يعرف بدولة القانون والمؤسسات التي تمنح مفهوم المواطنة ابعاده الحقيقية فالمواطنة تطورت من كونها كيان حقوقي حتى اصبحت في الدولة المعاصرة كيان قانوني يمثل

(مجموعة السلوكيات او الممارسات السلوكية الفردية التي ينظمها القانون سواء على مستوى العلاقة بين الفرد والدولة او علاقة الفرد بالاخرين)(٦)

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان اي انتهاك لحقوق المواطنة التي يجب ان يضمنها الدستور في الدولة الديموقراطية يؤدي الى المواطنة الناقصة التي تودي بدورها الى اخطر الامراض الاجتماعية الا وهو الاغتراب. اغتراب المواطن عن الدولة والواقع الاجتماعي الذي يعيشه وبالتالي تحول مواطني الدولة الى رعايا لا تجمعهم اية روابط انتماء سوى خضوعهم للقانون وقمع الدولة الامر الذي يدفعهم الى عدم الالتزام بالمواطنة كواجب على الفرد تجاه الدولة الا بقدر ضمان عدم وقوعهم تحت طائلة القانون و العقاب حيث يتحين المواطن في هذه الحالة الفرص من اجل ان يحضى بحقوقه مع ضمان افلاته من الوقوع تحت طائلة القانون والعقاب(٧)

والمواطنة الناقصة هي احد اهم اسباب العداء المزمن بين المواطن و الدولة في المجتمع العراقي وبالتالي فان الباحث يعزو اسباب انقضاض المواطن على الدولة في الفترات الحرجة او فترات ضعفها وانحلالها او غياب سلطة القانون كما حدث في عام ١٩٩١ وفي احداث نيسان من عام ٢٠٠٣ فقد كان لغياب الديموقراطية والتمييز الفئوي بين افراد الشعب العراقي بالاضافة الى انتهاك حقوق المواطنة الاثر الفاعل في جعل صفة المواطنة محصورة بفئة معينة تحضى باهتمام المؤسسة السياسية التي ابتلعت المجتمع و الغت وجدوده(٨)

فالموطنة هي حجر الاساس في كل ديموقراطية سياسية مدنية اذ يصعب على المجتمعات تتسم بالمواطنة الناقصة ان تؤسس لمثل هذه الحياة بصرف النظر عن نوايا السلطة الحاكمة او طابعها الاجتماعي وان ما يحدث بالفعل هو ليس الغاء المواطنة بل توظيف لعملية النقص هذه في تحقيق مصالح فئات اجتماعية محددة قومية او مذهبية او عرقية وهذا ما حدث فعلا في المجتمع العراقي في ظل الانظمة السياسية السابقة وبذلك اصبحت المواطنة بالنسبة الى غالبية افراد المجتمع سبة يمكن ان تلصق بالشخص الذي يحاول جاهدا ابعادها عنه من خلال الاشارة في بداية الكلام الى عدم اتصافه بها فكل منا سمع هذه العبارة (اني ما اريد ابيع براسك الوطنيات).

في الوقت الراهن لا تعد الحقوق السياسية كافية لتعريف المواطنة بل تصبحت صفة المواطنة ملازمة لتعريف المجتمع الجديد الذي يتفاعل ابنائه تفاعلا ايجابيا في مقابل المجتمع الذي يضم العديد من الجماعات التي لم يندمج الافراد فيها مع بعضهم البعض الاخر وبالتالي تعدد الولاءات الفرد الامر الذي يولد الانفصام الثقافي وصعوبة التعايش بين الثقافات المتصادمة رغما عنها.

وهنا نجد انه يتوجب على الدولة استخدام القهر من اجل صهر التكوينات الاجتماعية المختلفة في شخصية و طنية موحدة وعبثا تحاول في ظل غياب الديموقفراطية والمواطنة الحقيقية فالمواطنة هي عملية تحقيق المشاركة الاجتماعية العامة في علاقة سياسية جامعة يسقط بمقتضاها كل نوع من انواع التمييز الطبيعي بين الناس ليقوم مقامه تعيين سياسي يقوم على اعادة تعريف الانسان سياسيا بوصفه مواطن على اساس من الانتماء الى كيان جمعي اعلى هو الكيان الوطني (٩)

وتعميم علاقات المواطنة بينه وبين الاخرين في علاقاتهم مع الدولة في المجتمع السياسي على اساس من المساواة في الحقوق والواجبات بعيدا عن التمييز في العرق و الدين والدم والنسب حيث تكون المواطنة رابطة سياسية جديدة يكون طرفيها المواطن والدولة التي تمارس الديموقراطية الحقة والتي تعني عملية اعادة توزيع السلطة المادية والرمزية بين افراد المجتمع على قاعدة تساوي الحصص وبالتالي تساوي المسؤوليات من خلال ذلك فقط تعمل الدولة على الالغاء التدريجي للولاءات الفردية الطبيعية بالمعنى الانثروبولوجي (كالاسرة او القبيلة او الطائفة او العرق او القومية) ليقوم بدلا منها الولاء السياسي المتوحد بين جميع مواطنيها حيث تجري عملية تحصيل هذه الولاءات بالرضا الطوعي للمواطنين من خلال قبول المساهمة في بناء هوية جماعية وتفويض الحق في ممارسة السلطة للدولة ككيان مجرد(١٠)

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال فان الصراعات والنزاعات الفردية والفئوية والاجتماعية والطائفية تقوم على اساس من ولاءات الفرد لاي من هذه الانتماءات الاجتماعية التي تهدد التماسك الاجتماعي يمكن تلافي اخطارها فقط من خلال نشر الديموقراطية ومنح المواطنين حقوق

المواطنة حيث تعتبر المواطنة احد اهم الاسس التي يقوم عليها الاجتماع السياسي الذي يعمل على تقوية الروابط الاجتماعية وبالتالي تفعيل التماسك الاجتماعي من خلال جعل الولاء للدولة والوطن هو الاكثر فاعلية في الحياة الاجتماعية ولا يكون ذلك الا من خلال فتح علاقات الانتماء بين الناس الى افق اعلى واوسع الامر الذي يعد من اهم عوامل تلافي الصراعات الاجتماعية الداخلية واعادة انتاجها حيث تعرف المواطنة على انها ذلك الشعور الوجداني المتولد لدى الافراد بالانتماء الى دولة القانون الموسسات بسبب تمتعهم بالمساواة بالحقوق و الواجبات ومشاركتها في عملية صنع القرارات السياسية.(١١)

فالمواطنة اصطلاحا هي ذلك الشعور الوجداني المتاصل لافراد المجتمع العراقي الذي يتولد نتيجة مشاركتهم في العملية السياسية من خلال الية الديموقراطية وتمتعهم بحق المواطنة التي تعد اهم ركيزة من ركائز الديموقراطية الحقيقية في جميع المجتمعات الانسانية.

ثقافة المواطنة

ان مفهوم الثقافة (Culture) يشير في اللغة العربية إلى الأفعال التي يرتكبها الإنسان من اجل اكتساب المهارة والحذق والخبرات الإنسانية سواء عن طريق ما يمتلكه الفرد من مواهب أو ملكات فطرية. وهذا ما يراه بن منظور في لسان العرب أو عن طريق التنشئة الاجتماعية والتعلم وهذا ما يراه الزمخشري على الرغم من أن كلاهما يتفقان على أن الثقافة هي اكتساب الخبرات والمهارات الإنسانية وتعلمها والحذق فيها وأجادتها.(١٢)

ويعرفها ادوارد تايلور على انها ذلك الكيان المعقد الذي يضم المعرفة والمعتقدات والفنون والآداب والقوانين والعادات وجميع القدرات والتقاليد الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في مجتمع.(١٣)

ويضم مفهوم الثقافة المعاصر المتعدد الدلالات العديد من الأبعاد الانسانية التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

١-إن الثقافة تنبع من الذات الإنسانية ولا تغرس فيها ولذلك فهي تتفق مع الفطرة أي الاتفاق بين القيم الثقافية والفطرة البشرية.

٢-إن الثقافة تعني البحث والتنقيب والظفر بمعاني الحق والخير والعدل وكل القيم التي تصلح الوجود الإنساني وتستثنى من ذلك المعاني التي تفسده وبالتالي فان القيم الثقافية هي القيم المفضلة فقط.
٣-إن مفهوم الثقافة يرتكز على المعرفة أي ما يحتاجه الإنسان في وجوده وطبقا للظروف المعيشية و الطبيعية والاجتماعية وهنا يرتبط المفهوم العربي للثقافة الإنسانية بالواقع المجتمعي المعاش.
٤-أن الثقافة عملية متجددة دائما وأبدا وبذلك تنتفي صفة عمومية الثقافة التي تقوم على اساس من تحصيل مجتمع ما للعلوم التي تجعله يتربع على قمة السلم الثقافي الأمر الذي يعني أن جميع المجتمعات التي تستوفي ثقافاتها القيم الإيجابية التي تحترم الإنسان فأنها مجتمعات ذات ثقافة تستحق الحفاظ عليها.(١٤)

وثقافة المواطنة هي الثقافة الوطنية التي تتكون من مجموعة من الانساق القيمية التي تحدد الانماط السلوكية التي تضمن توحيد جماعة اجتماعية كبيرة كانت او صغيرة على اساس من الانتماء الى الوطن الواحد الذي يتشكل على اساس من الارتباط بين الانسان والارض اذ تنتشر مثل هذه التوجهات الثقافية في الحياة المدنية التي تتقوى بها الروابط الاجتماعية العامة والمصالح المتبادلة على حساب بقية الارتباطات الاجتماعية والانثروبولوجية الاخرى للانسان فالمواطنة تقوم على اساس من مجموعة من الحقوق و الواجبات على شكل متلازمة اذ يعبر كل حق عن احد الواجبات التي يجب ان يلتزم بها الفرد وكذا يعبركل واجب عن حق تلتزم المؤسسة السياسية بتوفيره للافراد اذا ما ارادت ان تحقق التوازن في التفاعل الاجتماعي بين الفرد والمؤسسة السياسية من خلال استخدام الديموقراطية كمنهج لممارسة الحياة الاجتماعية. ويمكن تلخيص هذه الحقوق بالنقاط التالية وفقا لعموميتها:

١- المساواة والعدالة في الحقوق بين الأفراد ولابد أن يشعر الفرد بهذه المساواة وهذه العدالة في جميع نواحي حياته اليومية بدا بالتعليم أو العلاج أو فرص العمل،
٢- كذلك من هذه الحقوق تأمين فرص عمل كريمة للمواطن يستطيع من خلالها أن ينعم بالعيش ويستطيع من خلالها تلبية متطلبات حياته وحياة

أسرته اليومية حتى لا يضطر إلى أن يعيش فقيراً ذليلاً بدون عمل أو يبحث عن المحرمات.

٣-ومن الوجبات مثلاً: الحفاظ على الوطن من خلال الدعوة إلى المواطنة الصالحة والتمسك بحقوقه والقيام بواجباته على أحسن وجه. التعاون مع بقية المواطنين من أجل المصلحة العامة.

٤- أداء الضرائب. وكل المتطلبات التي تهم الصالح العام. إذن يمكن اعتبار أن المواطنة هي القيام بالواجب والحفاظ على حقوق الجميع في ظل وحدة التعدد والتوحد المتمايز.(١٥)

أن هذا المعنى كفيل أن يزيل أي تفاضل في هذا الشأن بين المواطنين ما دامت المواطنة في درجتها الأدنى هي مساواة أمام القانون في الوازع والناظم والرادع، لكنها ليست هذا فقط، أي أنها ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة مجتمعية وآليات ضبط العلاقات يتوجب اكتسابها والتمرس في أدائها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقى الفرد فيها الانساق القيمية الخاصة بحياته الاجتماعية التي تؤهله الى التفاعل الايجابي مع افراد البمجتمع الاخرين. فالمواطنة تتجاوز وبكثير الإعتزاز بالعلم وتشجيع المنتخب الوطني أو التطوع للدفاع عن الوطن حينما يتعرض لأي خطر.(١٦)

إن المواطنة الحقة لا تتحقق إلاّ إذا علم المواطن حقوقه كاملة (مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية)، وبعد علمها عليه ممارستها والسعي لتحقيقها وعدم التنازل عنها. وبهذا المعنى تكون المواطنة في نهاية المطاف هي انتماء للوطن، ودرجة المواطنة مرتبطة بمدى الشعور بهذا الإنتماء اعتباراً لكون الانتماء هو الإرتباط الوثيق بالوطن. وبتعبير آخرالمواطنة هي أن تعطي للوطن بقدر ما تأخذ منه، وهذا هو الحد الأدنى للمواطنة وقوامها.

المواطنة والهوية

يشير مفهوم المواطنة الى الانتساب الجغرافي لافراد المجتمع من خلال الارتباط ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة الدولة فيما سبق وبالوطن الواحد في الوقت الراهن اما الهوية فهي الانتساب الثقافي الى ثقافة

بعينها قد تكون ثقافة عامة لمجتمع او ثقافة فرعية اذ ان الهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد والتي يكتسبها من خلال الولادة وعمليةالتنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته. والهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنة هي الصيغة السياسية للانتماء الفردي والجماعي الى مجتمع بعينه يرتبطون مع بعضهم البعض الاخر بالعديد من الصلات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ويخضعون الى مجموعة من القوانين التي تضبط هذه العلاقات. وهذا يبنى على معتقدات وقيم ومعايير أي على هوية معينة.(١٧)

ليست الدولة الذي ينتسب إليها المواطنون هي التي تحدد لهم نوع الهوية التي إليها ينتسبون. فالوطن الواحد قد تتعاقب عليه نظم مختلفة بل ومتناقضة، فالهوية إذن هي المراة التي يرى فيها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب، صالح أو غير صالح لوطنهم، وإذا صح هذا فإن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط بل لا بد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم لكن بعض الناس يتوهمون أنه بإمكان المواطنين في بلد ما أن يحلوا مشكلاتهم بمجرد انتمائهم الوطني لا بد للمواطنين إذن من هوية ومن ثقافة وطنية تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيه والمعيار الذي يقترحون به الحلول لمشكلاتهم.

أن هوية المواطنة هي الضامن الاساسي لتعايش افراد المجتمع الذين تختلف خلفياتهم الثقافية وبالتالي تختلف الهويات الفرعية التي ينتمون اليها.(١٨)

فيرى البعض أن أحسن طريقة لتعايش لمثل هذه الهويات المختلفة هو أن يتم اختيار النظامً العلماني كنظام محايداً بينها هذه المجموعة المختلفة من الهويات بالا ضافة الى كونه نظاما ديمقراطياً يعطى كل واحد منها حق الوصول إلى السلطة إذا ما اختارته الأغلبية.(١٩)

اذ ان النظام الديمقراطي يعطي هذا الحق للبشر الذين يشرعون ما شأوا فالعلمانية هي نفسها إذن هوية من الهويات التي يمكن ان تجمع في اطارها الهويات المختلفة اذا ما استندت الى المساواة في اتاحة الفرص لكل من هذه الهويات لتكون الثقافة الوطنية من خلال الانجازات الثقافية التي تتميز بها احدى الهويات في تحقيق التقدم والرقي الحضاري للوطن باجمعه.

كما أن تعدد الهويات في الوطن الواحد قد يؤدي إلى تمزيقه لذا فإن مفهوم الثقافة الوطنية ينطوي على الاعتماد على اكثر الثقافات الوطنية تاثيرا في الحياة الاجتماعية للمجتمع لاعتمادها كثقافة وطنية والتي تكون في الغالب هي ثقافة الاغلبية الديموغرافية.

الديموقراطية

الديموقراطية هي اللفظة المشتقة من الكلمتين اللاتينيتين الاساسيتين (demos) و التي تعني الشعب و(kratia) والتي تعني السلطة او الحكومة وبذلك يكون المعنى الحرفي لمفهوم الديموقراطية هو سلطة الشعب او حكومة الشعب وقد ظهرت هذه الطريقة في الحكم لاول مرة في الحضارة الاغريقية لتشير الى الطريقة التي يمارس بها الحكم في الدولة المدينة حينما كانت المدينة الاغريقية تمثل الدولة بكل مميزاتها واستقلاليتها قبل ظهور الامبراطورية الرومانية.(٢٠)

وقد اخذت صيغة مشاركة الشعب في السلطة السياسية عن طريق المشاركة المباشرة في عملية اتخاذ القرارات وتحدث هذه المشاركة من خلال الاستجابات المباشرة لمواطني المدينة الدولة الذين يجتمعون في الاماكن العامة.(٢١)

وقد تطورت الممارسة الديموقراطية مع اتساع الرقعة الجغرافية التي شغلتها الامبراطورية الرومانية فقد اصبحت دولة مترامية الاطراف وصار من الصعوبة ان لم يكن من الاستحالة اشراك مواطني الاميراطورية بصورة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية والسياسية فتحولت الى الديموقراطية غير المباشرة وهي مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات السياسية عن طريق ممثليهم بطريقة التمثيل النيابي اذ انشاء الرومان الاوائل اول مجلس شيوخ يهدف بالدرجة الاساس الى التمثيل النيابي لمصالح فئات شعب الامبراطورية الرومانية لدى البلاط ومشاركة الامبراطور في عملية اتخاذ القرارات لا سيما المصيرية منها .(٢٢)

وتنطوي الديموقراطية على معنيين اساسين اكتسبتهما من التطبيقات الفعلية لها في الحياة الاجتماعية و السياسية على مر التاريخ الاول منهما هو

انها نظام الحكم الذي يقوم على اساس من تحقيق رغبات الاغلبية لمواطني البلاد من خلال موافقتهم او رفضهم للقرارات التي تطرح للتصويت اذ يقوم هذا النمط من الديموقراطية على فلسفة ان الشعب هو صاحب الحق في السيادة وان صوت الشعب هو صوت الله و الحكم النهائي للشعب فيما يتصل بما هو صواب او خطا سياسيا حيث تكون الاغلبية على حق دوما و الاقلية على خطا وليس لها اي حق سوى الحق في ان تكون اغلبية في قادم الايام.

اما المعنى الثاني والذي يتطابق الى حد بعيد من التوجه الفلسفي للفلسفة الرواقية قديما والليبرالية حديثا التي ترى ان كل قوة هي مصدر خطر وان الحكم الصالح هو الحكم محدود القوة. وهنا نجد ان الديموقراطية تعني عملية اختيار السلطة الحاكمة التي تقوم باتخاذ القرارات بدلا من الشعب من خلال التوفيق بين رغبات الاغلبية وحقوق ومصالح الاقليات لضمان عدم تحول الديموقراطية الى دكتاتورية الاغلبية وكذلك من اجل منع اساءة استخدام السلطة التي يخولها المجتمع او الشعب للحكومة عن طريق مجموعة من القيود التي تعمل على تحديد نطاق القوة الذي تتمتع به الحومة او السلطة و القوانين التي تعمل على الحفاظ على حقوق الاقليات لذا فان العديد من المفكرين يرون ان الديموقراطية هي لعبة تمرير القرارات السياسية والتنفيذية باستخدام سلطة الاغلبية وتحاشي المساس بالحقوق المدنية للاقليات التي يتضمنها الدستور بما يدفعهم الى اللجوء الى العديد من الطرق الملتوية لتمرير هذه القرارات.

كما تشير الديموقراطية الى طريقة الحياة التي تجعل من كل فرد يشعر او يعتقد بان لديه فرصة متساوية مع الاخرين للمشاركة بحرية كاملة في قيادة المجتمع وتحقيق الاهداف العليا له وغاياته الاساسية في تركز الديموقراطية على معنى خاص بها يمثل ضرورة توفير فرصة المشاركة لجميع افراد المجتمع بصورة متساوية بالاضافة الى المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.(٢٣)

وتعرف الديموقراطية على انها الحق في ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم للفرد الذي يمثلهم حيث تستمد الحكومة شرعيتها من ارادة الاغلبية بصورة مباشرة او غير مباشرة حيث تشير الديموقراطية

الى المشاركة المباشرة او غير المباشرة لمواطني الدولة في رسم سياساتها واتخاذ القرارات السياسية لاسيما المصيرية منها مثل نشوب الحروب واقامة المعاهدات وفرض الضراب التي يتم فيها تجاوز ممثلي الشعب والعودة الى القاعدة الشعبية من خلال مجموعة من الاستفتاءات التي تختص بالتصويت على هذه القرارات بصورة مباشرة وعلى الرغم من ان هذه العملية تنحصر في القرارات المهمة و ذلك لا رتفاع تكاليفها المادية والجهود المبذولة لتحصيل الراي العام الشعبي بمثل هذه القرارات لان العديد من القرارات التي يتخذها ممثلي الشعب والتي تهم الحياة الاجتماعية بدرجة ما بحاجة الى السرعة في اتخاذ القرارات عن طريق ممثلي الشعب الذين تم انتخابهم بحرية تامة لكي يقوموا بتشريع القوانين واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الفرد و الجماعة الاجتماعية و المجتمع ايضا اذ تستند عملية اتخاذ القرارات هذه يقوم على مجموعة من الشروط الاساسية التي يتضمنها الدستور كالحرية في الانتخاب والسرية في التصويت وحماية حقوق الاقليات مهما كانت سمتها الانثروبولوجية.(٢٤)

كما تشير الديموقراطية السياسية الحديثة في بعض معانيها الى المساواة اما القانون وتقوم على المنافسة الحرة وتوازن الجماعات المصالح الاجتماعية بالاضافة الى المشاركة في صنع القرارات السياسية وان مفهوم الديموقراطية يستخدم اساسا كاحد مفاهيم علم السياسة الا انه يعبر عن التصور الفلسفي العام للحياة الاجتماعية في هذا المجتمع او ذاك حينما يعبر عن المساوالة الانسانية الطبيعية في الحقوق والواجبات لكل فرد من الافراد الذين يكتسبون صفة المواطنة التي تعد التعبير السياسية عن العضوية الاجتماعية للفرد داخل المجتمع.(٢٥)

ونظرا لتعدد التعاريف التي تعطى لمفهوم الديموقراطية والتي تتحدد وفقا لاستخداماته في الحياة الاجتماعية فقد تعدد انواع الديموقراطية على هذا الاساس فبالرغم من ان الديموقراطية السياسية تعد كمنهج لممارسة الحياة الاجتماعية الا ان ممارسة الديموقراطية في جميع اوجه النشاط الانساني هو التعبير الحقيقي عن الديموقراطية الحقيقية في اي مجتمع من المجتمعات الانسانية. فهنالك الديموقراطية الاقتصادية التي تشير الى ضرورة مساواة افراد المجتمع الواحد في الحصول على الفرص الاقتصادية و الضمان

الاجتماعي من الدولة لخط الفقر للحيلولة دون اعاقة الضروف الاقتصادية لبعض الافراد من ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية في هذا النتمط من انماط الديموقراطية وهي لا تعني باي حال من الاحوال المساواة بين الافراد في الحصول على المردودات المادية لعملهم كما هو الحال في الاشتراكية بل تعني ان جميع افراد المجتمع يتمتعون بنفس الفرص الاقتصادية التي تتيح لهم امكانية استغلال المواهب والامكانات العلمية والمادية في تحقيق المصالح الاقتصادية لهم. وكذلك هنالك الديموقراطيةالصناعية و التي تشير الى مشاركة العاملين في بعض الانماط الصناعية في اتخاذ القرارات الادارية التي تهم الحياة العملية في المصنع بالاضافة الى الديموقراطية الثقافية التي تعني اتاحة فرص المساواة لجميع الثقافات الفرعية والهويات الاجتماعية المؤلفة للهوية العامة بان تكون ممثله لثقافة او هوية المجتمع ككل ناهيك عن عدم تجاهل متطلبات هذه الهويات او الثقافات في الممارسات السلوكية الاجتماعية عند تشريع القوانين وكذا فهنالك الديموقراطية الاجتماعية وديموقراطية التعليم التي تشير الى مشاركة الفرد المتعلم في تحديد المحتوى العلمي للمواد التي يتعلمها بما يتناسب مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها الامر الذي يخلق المعرفة الحية والوعي الصحيح بين افراد المجتمع الواحد وبالتالي تطور وتقدم المجتمعات ورقيها في سلم التطور الحضاري من خلال تضييق الفجوة الفاصلة بين النظرية والتطبيقات الفعلية لها في واقع الحياة الاجتماعية وما الى ذلك من انماط المشاركة في اوجه النشاط الاجتماعي.(٢٦)

لذا فالديموقراطية اصطلاحا هي مجموعة من الممارسات التي يجب ان يقوم بها فراد المجتمع العراقي بهدف تحقيق المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في الانشطة الاجتماعية السياسية والاقتصادية والثقافية التي تهم بصورة او باخرى مصالحهم الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاسهام المباشر في عملية اعادة خلق المؤسسة السياسية البديلة للنظام الدكتاتوري السابق. من اجل ضمان استمرار الممارسة الديموقراطية السياسية كمنهج للممارسة الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي وجميع اوجه النشاط الانساني تكل المشاركة التي تقوم على الاختيار الواعي والمسؤول للتوجهات والقيادات السياسية التي تعمل على تحقيق المصلحة

الاجتماعية العامة بالدرجة الاساس اذ يكون ذلك فقط من خلال الشعور بالمواطنة التي تؤهل الفرد الى التقدير الصحيح للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه بصفته مواطن يتمتع بحق المواطنة ويقع عليه بالمقابل واجب المواطنة تجاه الدولة والمجتمع.

ثقافة الديموقراطية

ثقافة الديموقراطية وديموقراطية الثقافة تعد واحدة من الثنائيات التي شغلت بال العديد من المفكرين العرب ورجال السياسية اذ تمثل الاولى مجموعة الانساق القيمية التي يتم تنشئة الفرد عليها في المجتمعات الديموقراطية والتي تؤهله لممارسة الديموقراطية على انها منهج لممارسة الحياة الاجتماعية. اما بالنسبة الى المجتمعات التي تسعى الى الحصول على الديموقراطية او الوصول اليها فهي تمثل مجتمعة الانساق القيمية التي تعد اهم المحددات السلوكية للافراد في هذه المجتمعات من اجل الوصول بالممارسة الديموقراطية الى حقيقتها الموضوعية والخروج بها من اطارها الصوري فلا يمكن ان تحقق الديموقراطية في اي مجتمع كان دون ان يكتسب افراده هذه الانساق القيمية ويتمثلونها من خلال مجموعة من السلوكيات الاجتماعية في واقع الحياة الاجتماعية لهم,(٢٧)

فليست الديموقراطية مجرد مشاركة في العملية السياسية من خلال صناديق الاقتراع التي يمكن ان تستغل من خلال مجموعة من التوجهات الاجتماعية خصوصا اذا كانت هذه التوجهات تمثل التوجهات الاجتماعية الثقافية او الدينية للغالبية الديموغرافية في المجتمع على حساب بقية المكونات الاجتماعية للمجتمع فتتحول بذلك الديموقراطية الى دكتاتورية الاغلبية التي تعمل على اضطهاد حقوق الاقليات الدينية والعرقية داخل المجتمع بل ان الديموقراطية هي سلوك اجتماعي يقوم على اساس من الوعي الحقيقي غير المؤدلج باهمية المساواة في الحياة الاجتماعية واهمية اداء الواجبات الاجتماعية العامة من خلال حسن الاختيار لممثلي المواطنين في ممارسة العملية السياسية ذلك التمثيل الذي يضمن الحفاظ على الحقوق العامة لجميع مواطني الشعب وتحقيق المصالح الاجتماعية العامة التي من

الواجب ان تسمو فوق المصالح الحزبية والطائفية الضيقة والتي تهدد الممارسة الديموقراطية وكذا تهدد الوحدة الاجتماعية العامة للمجتمع.(٢٨)

اما بالنسبة الى الثقافة الديموقراطية فهي ما تنطوي عليه ثقافة من الثقافات الاجتماعية من التوجهات الاجتماعية العامة التي تقوم على اساس مما تتكون منه هذه الثقافة من المنظومات القيمية التي تعمل على خلق نمط من المساواة الانسانية بين افراد المجتمع الواحد الامر الذي يضمن التعايش بين مجموعة من الثقافات المتعددة التي يشتمل عليها المجتمع الواحد اذ ان معضم المجتمعات الانسانية اليوم تتالف من العديد من الثقافات الاجتماعية التي تكون من العناصر المهمة في تحديد الثقافة الاجتماعية العامة وبالتالي تحديد الهوية الثقافية العامة للمجتمع الواحد وعلى الرغم من وجدود الهوية الثقافية العامة لجميع المجتمعات الانسانية الا ان التعدد الثقافي الذي ينطوي عليه المجتمع قد يودي الى العديد من المشكلات الاجتماعية التي لا تحمد عقباها اذا دفعت احدى هذه الثقافات الى الهامشية وبالتالي الى العزلة عن التفاعل مع الثقافات الاجتماعية الاخرى داخل المجتمع الواحد.(٢٩)

المحور الرابع الفدرالية

الفدرالية هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم او الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة.(٣٠)

وكذا تعرف الفدرالية على انها الرؤية العامة والنظام السياسي لأدارة البلدان ولهُ تطبيقات ونماذج كثيرة تختلف كلُ واحدةٍ منها عن الأخرى بحسب طبيعة كل دولة تطبّق ذلك النظام. لقد تردد كثيرا في الساحة السياسية العراقية مؤخرا مفهوم الفدرالية من خلال سعي الاحزاب الكردية على وجه الخصوص الى انشاء حكومة مستقلة عن الحكومة المركزية في ظل الحكومة العراقية الفدرالية المقترحة وقد انطوى هذا المفهوم على الكثير من الغموض بالنسبة الى الكثيرين من ابناء المجتمع العراقي الذي عده البعض منهم انشاء دولة كردية داخل الدولة العراقية ويعدها البعض الاخر دفع العراق الى هاوية التفتيت والتقسيم من اجل ان يحصل الاكراد على حقوقهم

السياسية وبالتالي فان هذه الفكرة الاخيرة ترسخت حينما طالبت الفئة الشيعية بفدرالية والوسط والجنوب على غرار فدرالية الشمال التي يسعى الكرد الى تحقيقها. فعمد البعض على رفضها جملة وتفصيلا لان ذلك يعد من وجهة نظرهم تفريطا بوحدة البلاد والتضحية بالجزء الاهم من الثروة النفطية الموجودة في شمالي القطر التي تعد ملكا للشعب بجميع فئاته تتساوى فيها هذه الحقوق بين افراد المجتمع بغض النظر عن الانتماءات الاجتماعية لهم. وكان الفدرالية سوف تمثل الانفصال التام لهذه البقعة من الاراضي العراقية عن الدولة والاستلاب التام لهذه الثروة الشعبية.

ومن هنا وجد الباحث ضرورة تناول مفهوم الفدرالية بالمناقشة من اجل توضيح البناء العلمي الذي يقوم عليه هذا المفهوم وكذا تناول بعض التطبيقات العالمية لمفهوم الفدرالية بهدف خلق الوعي المفاهيمي الحقيقي بالفدرالية والذي يقوم بالدرجة الاساس على التوزيع العمودي للسلطة (حكومة مركزية وحكومة اقليمية) بعد ان عملت الديموقراطية على التوزيع الافقي لها اذ توزعت السلطة الى سلطات تشريعية يقوم بها ممثلوا الشعب وقضائية يقوم بها مجموعة من التكنوقراط المتخصصين في هذا المجال و تنفيذية متمثلة بالحكومة التني انتخباها الشعب لكي تعمل على ادارة الدولة). كل ذلك بهدف ضمان عدم تحول الديموقراطية الى دكتاتورية اغلبية او سد الطريق امام امكانية عودة الدكتاتوريات الى السيطرة على المؤسسة السياسية في المجتمع العراقي.(٣١)

فالفدرالية هي احد اهم النظم السياسية التي تعترف بوجود الحكومة المركزية للدولة تخضع لها الحكومات المحلية او الاقليمية ضمن نطاق صلاحياتها المحددة في الدستور الى جانب مجموعة من الحكومات المحلية او الاقليمية ذات الاستقلال الجزئي في ادارة السياسيات الداخلية للمجتمع ومن ثم تتوزع السلطات والوظائف الممنوحة للحكومة بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية او المحلية بموجب مجموعة من القوانين او الفقرات الدستورية التي تحدد صلاحيات كلا من هذه الحكومات.(٣٢)

وبموجب هذا النظام من توزيع السلطات تترتب مجموعة من الحقوق لكل من الحكومة المركزية و الحكومة الاقليمية على بعضها البعض الاخر على ان تتوازى مثل هذه الحقوق مع مجموعة الواجبات المناطة بكل منهما

في ادارة الحياة الاجتماعية في المجتمع الامر الذي يسهم في وضع الية للسيطرة على الصراع من اجل السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية. فتسيطر الحكومة المركزية على الثروات العامة والتجارة الخارجية والداخلية بين حكومات الاقاليم المحلية والدفاع عن البلاد ضد الاعتداءالت الخارجية والعلاقات الخارجية مع الدول الاخرى. وهنالك العديد من الاختلافات فيما يتعلق الالنظم والترتيبات الخاصة بتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم التي يتضمنها الدستور خصوصا تلك التي تتعلق بامتلاك القوة والسلطة وتوزيعها بين حكومات الاقاليم والحكومة المركزية. و تتعدد هذه الاختلافات بتعدد وجهات الباحثين الذين درسوا هذا المفهوم وتطبيقاته العملية في الدول الفدرالية كالولايات المتحدة الامريكية والسويد والامارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الاتحادية.(٣٣)

فالفدرالية تعد احد اهم النظم السياسية التي يتضمنها الحكم الديموقراطي حصرا والتي تقوم بدوها على المواطنة الفاعلة التي تكون الاساس في الحفاظ على وحدة الوطن خلال الانتماء الفعلي للوطن الاكبر مهما اختلفت الاقاليم التي يقطنها الافراد.(٣٤)

فيرى لفنجستون ان الاهمية الاجتماعية لمفهوم الفدرالية لمفهوم الفدرالية تكمن في التمايز الاجتماعي بين قطاعات او فئات المجتمع الواحد التي تمتد حدوده الجغرافية لتشمل هذه القطاعات التي تكون عبارة عن مجتمعات محلية داخل المجتمع الاكبر وهي بالاضافة الى ذلك ثقافات فرعية داخل الثقافة العامة. ويرى ان الفدرالية هي الوسيلة الاكثر فاعلية في تحقيق الترابط الاجتماعي بين فئات او قطاعات المجتمع المختلفة ضمن اطار مجتمع فدرالي موحد ينطوي على حكومة مركزية وثقافة عامة تميز هذه المجتمعات مجتمعة وبذلك يكون الامتداد الجغرافي شرط اساسي من شروط المجتمع الفدرالي. ان الافكار الرئيسية المتعلقة بالممارسة الامريكية للفدرالية في العالم الحديث من خلال اتباع حكومة الولايات المتحدة الاميريكية في عام ١٧٧٥ مجموعة من الاجراءات السياسية التي تسمح باقامة حكومات ولايات واقاليم ضمن اطار الحكومة المركزية.(٣٥)

و مما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال الى ان الفدرالية لم تستخدم في الولايات المتحدة الامريكية فقط بل استخدمت في العديد من البلدان ومنها

بعض البلدان العربية والاسلامية كالامارات العربية المتحدة وسويسرا على الرغم من ان الولايات المتحدة هي التي استخدمت هذه ممارسة الفدرالية لاول مرة.

ان الهدف الاساسي من اقامة النظام الفدرالي هو عملية توزيع السلطات الحكومية على مستويين يتبعها عملية استقلالية السلطات الحكومية الاساسية وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية لضمان استمرارية الديموقراطية وفاعليتها في الحياة الاجتماعية وفق المعنى الثاني من معاني مفهوم الديموقراطية الموضح فيما سبق. وهو ان كل قوة هي مصدر خطر على الديموقراطية نفسها بالاضافة الى ان الركيزة الاساسية للديموقراطية هي (المواطنة) ستكون في صالح الوحدة الوطنية واستمرارية المجتمع العراقي الذي يتميز بتعدد الاعراق والاجناس والقوميات والمذاهب والديانات والاثنيات المتصارعة او بمعنى ادق المتصادمة.(٣٦)

فالفدرالية في المجتمع العراقي هي عملية امتصاص التصادم بين مكونات المجمتع المتمايزة الى حد كبير من خلال خلق الخصوصيات الفرعية ضمن اطار الاعتراف الخصوصية المجتمعية العراقية العامة عن طريق المساواة بين جميع مواطني الولايات والاقاليم في الحقوق والواجبات وتمتعهم بالحريات العامة هذا بالاضافة الى ان الحكومة المركزية ستكون الضمانة الاكيدة في الحفاظ على الديموقراطية من خلال مراقبتها اداء حكومات الاقاليم التي بدورها تعمل على رقابة الممارسة الديموقراطية من خلال ما تقوم به الحكومة المركزية من افعال تتعلق بواقع الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع العراقي ناهيك عن الرقابة التي تتضمنها عملية توزيع السلطات الى قضائية وتشريعية وتنفيذية.(٣٧)

فالفدرالية العراقية الجديدة اصطلاحا هي عملية التوزيع العمودي (حكومة مركزية وحكومة اقليمية او محلية) للسلطات التي عملت الديموقراطية على توزيعها توزيعا افقيا (سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية) بهدف الحفاظ على الديموقراطية ذاتها اذ ان كل قوة هي مصدر خطر

المحور الخامس المجتمع المدني

يتحدد مفهوم المجتمع المدني من خلال اصوله في اطار فلسفة العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي بالاضافة الى الاستخدامات التي اضفت عليه المعاني المتعددة والمتباينة تباينا واضحا الامر الذي دفع بالباحث الى بيان مراحل نشوئه وتطوره بالاضافة الى الاتفاق العام الذي يحدد المعنى المعاصر لهذا المفهوم حيث ادت الاستخدمات المختلفة الى نشوء معاني مختلفة اضفت عليه طابع العمومية والحاجة الى التحديد الدقيق خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية فقد نشا مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات التي اتخذت من الديموقراطية منهج للمارسة الحكم بدا بالمجتمعات الاغريقية وانتهاء بالمجتمعات الغربية المتقدمة حيث ورد هذا المفهوم في كتاب ارسطو (السياسة) ليشير الى المجتمع السياسي (الدولة) من خلال ترجمة المصطلح (kono nia politica) والذي ترجم الى الانكليزية (political community) اي المجتمع السياسي المحلي (٣٨)

وقد بقي هذا المصطلح يحمل الصفة السياسية في دلالاته اللغوية حتى جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب ارسطو المذكور اعلاه حيث استخدم مصطلح (civil) للاشارة الى الدولة (المدينةالدولة) (civil sociatos) تلك التي يحكمها الدستور والقانون حيث يرى ان القانون هو الرابط المدني للمجتمع بشري خاضع لنظام سياسي وحقوق معينة (٣٩)

ثم عاد مفهوم المجتمع الدني الى الظهور في الفكر الغربي في القرن السابع عشر عندما بحث كل من هوبز ولوك عن مصطلح يقابل الملكية والكنسية ففي الملكية يكون المواطن هو احد الرعايا في حين يكون المواطن في الكنسية هو احد المؤمنين في كلتا الحالتين السابقتين فان الوجود الانساني يستمد مقوماته من خارجه اي من السلطة السياسية الملكية او من السلطة الدينية الكنسية(٤٠)

وهنا نرى ان مفهوم المجتمع المدني جاء بديلا عن الدولة او الكنيسة حيث اصبح الانسان عضوا في هذا المجتمع الذي يقوم على العقد الاجتماعي بمليء ارادته هذا من جانب اما من جانب اخر فان صفة المجتمع المدني جاءت لبيان اصل السلطة ومشروعيتها انذاك من خلال التنازل الطوعي لمجموعة من الافراد عن حقوقهم في تطبيق السنن الطبيعية بموجب عقد خولوا فيه السلطة ممارسة القوة والقمع لحماية حقوق الافراد وحرياتهم

ومصالحهم الاقتصادية فصار المجتمع المدني هو مصدر السلطة وصاحب الحق الوحيد في منحها او سلبها من الافراد ككيانات سياسية (مواطنين) او الجماعات السياسية من اجل تخطي عقبة الحق الالهي في السلطة الملكية بالاضافة الى السلطة الالهية الكنسية بالنسبة الى السلطة الدينية (٤١)

ومن هنا كانت عملية نشر الديموقراطية تقوم على اساس نشر احد اهم ركائزها الا وهو المجتمع المدني ابان ظهور الراسمالية وتحلل المجتمعات الاقطاعية او ما يعرف بالدولة القومية في المجتمعات الاوربية الحديثة قبل ثلاثة قرون مضت حيث تشير الدولة القومية الى الدولة التي تقوم على اساس من القانون و المؤسسات يكون فيها المجتمع هو صاحب حق التصرف بالسلطة من خلال الاختيار الحر للمجتمع السياسي باستخدام اليات الديموقراطية من اجل خلق مجتمع سياسي وتفويض السلطة بموجب العقد الاجتماعي او خلع السلطة بالطرق السلمية من خلال الانتخابات وليس عن طريق الثورة او العنف(٤٢)

وقد ظل مفهوم اللمجتمع المدني عائما حتى القرن التاسع عشر اذ عمل الفيلسوف الالماني فريدريك هيكل على تعريفه ضمن اطار مؤسسات الدولة ذات السلطة ليمثل قدرة المجتمع على التنظيم وخلق التوازن من خلال عملية شغل الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة في حياة الفرد وهنا يقوم المجتمع المدني بعد قيام الدولة ذاتها (٤٣)

في حين يرى ماركس بان المجتمع المدني هو المحدد الاساسي للدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية المتمثلة بالبنية التحتية مع مستوى البناء الفوقي ومنها الايديولوجية والمؤسسة السياسية (الدولة) في حين سعى المفكر الايطالي انتونيو غرامشي الى تطوير هذا المفهوم من خلال زج المثقف العضوي (المواطن الواعي) في عملية تشكيل الراي ورفع المستوى الثقافي وبذلك دعت الضرورة الملحة الى تكوين التنظيمات الاجتماعية او المهنية او الثقافية او التعددية الحزبية بهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي(الايديولوجية والمؤسسة السياسية) في حالة من عدم التنافر مع البناء التحتي وياجاد طريقة لضمان استمرار التفاعل الحيوي بينها وقد شاع مفهوم المجتمع المدني في ادبيات العلوم الاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق اذ اصبح يشير الى شبكة

العمل التطوعي العام و المجتمعات الغير رسمية التي يدير فيها الافراد الكثير من شؤون حياتهم الامر الذي يقتضي حتما وجود العديد من هذه الجماعات الصغيرة والانظمة السياسية(الاحزاب) والاقتصادية والثقافية والدينية المتداخلة(٤٤)

وقد عرفه محمد عابد الجابري بانه ذلك الاطار الذي تنظم فيه علاقات الافراد والجماعات على الاسس الديموقراطية الامر الذي يعني انه ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية و حيث تقومة مؤسسات المجتمع المدني بدور الرقابة على المؤسسات السياسية اذ ان المجتمع المدني يعرف على انه كل التنظيمات الاجتماعية غير الحكومية التي تملا المجال بين الاسرة والدولة والتي تنشا بدورها من خلال الارادة الحرة لاصحابها من اجل قضية او مصلحة للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم الاحترام والتراضي والتسامح والارادة السلمية والتنوع الخلاق(٤٥)

وما تجد الاشارة اليه هنا ان المجتمع المدني الحيوي هو الدعامة الريسية للمواطنة الصالحة فالموطن الصالح هو الذي يرعى شؤون مجتمعه دون تدخل الدولة او تسلطها وبهذا تكون المواطنة التي هي احد اهم اسس الديموقراطية وهي ايضا احد اسس المجتمع المدني بالاضافة الى كونها العامل المهم من عوامل فاعلية المجتمع المدني ومؤسساته التي لا تهدف الى قلب النظام بل تعمل جاهدة على رعاية المصالح الاجتماعية والحد من تسلط الدولة اذ يكون لهات الاثر الاكيد في عملية التطوير والاصلاح المستمر للدولة(٤٦)

الامر الذي يتطلب منها تحويل الحركات الجماهيرية الى تنظيمات مؤسسية تراقب عمل الدولة وتراقب الممارسة الديموقر اطية ذاتها من اجل الحفاظ عليها بالاضافة الى استفادة تلك الحكومة من انجازاتها في احداث التنمية السياسية المنظمة للافراد اذ ان تقلبات اراء الجماهير اصبحت اكثر من ذي قبل لكونها اصبحت اكثر تعلما وثقافة الامر الذي ستعي معه حالة الانتظام في مؤسسات المجتمع المدني لكي يستمر عنفوان الجماهير وحضورها المباشر والفاعل في الساحة الاجتماعية (٤٧)

ولا يفوتنا ان نذكر بان المجتمع المدني اعتمد على استمرار التفاهم بين افراد المجتمع الحديث والتفاعل الايجابي مع القضايا والافكار التي تقوم على حفظ حقوق الافراد في المجتمع ضمن الاطار الدستوري المتفق عليه بين الحاكم والمحكوم وهنا نرى ان مؤسسات المجتمع المدني تكتسب فاعليتها وادائها الصحيح لدورها من قيم وحقوق المواطنة التي يتمتع بها الافراد الذين ينتمون الى مؤسسات المجتمع المدني.

وهنا لا يرى الباحث بدا من وضع تعريف اجرائي لمفهوم المجتمع المدني بما يتناسب مع التوجهات العلمية له في هذا البحث اذ يعرف مفهوم المجتمع المدني على انه مجموعة المؤسسات الاجتماعية الطوعية السياسية والدينية والاقتصادية والثقافية القائمة على الارادة الحرة لموطني المجتمع والتي تعمل بشكل او باخر على الحد من تسلط الدولة ورقابة العملية الديموقراطية بالاضافة الى تحقيق مصالح الافراد الذين ينتمون لهذه الؤسسات على اختلاف توجهاتها.

الاستنتاجات

ان الاعتماد المتبادل الذي تميزت به مجموعة المفهومات التي تناولها الباحث بالدراسة دفع الباحث الى وجود نمط من الاشكالية التي تميز نشوء اي منها قبل الاخرى او تلك الاشكالية التي تعطي الدور الاساسي لكل منها في فاعلية الاخرى لذا فقد توصل الباحث خلال الطرح السابق الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها فيما ياتي:-

١- ان الديموقراطية كممارسة سياسية بحاجة ماسة الى اهم ركائزها الا وهي المواطنة لكي تصبح التطبيقات الديموقراطية واقعية تدخل ضمن وعي الفرد المواطن في المجتمع العراقي
٢- ان كلا من المواطنة و الديموقراطية بحاجة ماسة الى نشر الوعي بالقيم التي تتضمنها كلا من ثقافة الديموقراطية و ثقافة المواطنة لكي تكون منهجا لممارسة الحياة الاجتماعية
٣- ان تمثل القيم الثقافية الخاصة بكل من المواطنة و الديموقراطية يجعل من الفرد المواطن يكتسب الفاعلية الاجتماعية المطلوبة في تحقيق العدل الاجتماعي و الرفاه و الحفاظ على الممارسة الديموقراطية.

٤- ان العلاقة بين الهويات الفرعية و الهوية العامة للمجتمعات العربية و الاسلامية و منها المجتمع العراقي لا تتناقض مع المواطنة بل ان هذه الاخيرة تكون احد اهم العوامل للحفاظ على هذه الهوية اذا ما امتلك الفرد المواطن الوعي الحقيقي باهمية المواطنة كسلوك في الحفاظ على الهوية الاجتماعية العامة.

الخاتمة

ومن العرض السابق نجد ان اشكالية العلاقة بين المواطنة والديموقراطية في كون الاولى احد اهم الاسس التي ترتكز عيها الثانية وكون الثانية هي احد اهم دعائم قيام المواطنة الحقيقية التي تضمن الحفاظ على سلامة الممارسة الديموقراطية بل هي الضمانة الاكيدة على عدم السماح لاي من فئات المجتمع تحويل هذه الممارسة الى دكتاتورية الاغلبية على حساب حقوق وحريات افراد الاقليات الدينية والعرقية او الايديولوجية ايضا هذا بالاضافة الى ان الركائز الاخرى التي تنطوي عليها الديموقراطية كمنهج للمارسة الحياة الاجتماعية كالمجتمع المدني والحقوق والحريات العامة والتي تعمل جنبا الى جنب مع الفدرالية التي تهدف بالدرجة الاساس الى ضمان عدم استغلال الاغلبية لصناديق الاقتراع لفرض ارائها اوتوجهاتها على جميع افراد المجتمع ناهيك عن ضمان عدم استبداد الحكومة المركزية فيما اذا امتلكت القوة اللازمة لقهر افراد المجتمع على طاعتها او العمل على التمييز بين فئة واخرى من فئات الشعب بسبب الانتماء الذي يمكن ان يجعل من هذه الحكومة تفكر في مسايرة اغلبية الناخبين على حساب حقوق الافراد الاخرين من ابناء الاقليات العرقية والدينية والطائفية وغير ذلك من الانتماءات الضيقة التي تشيع في المجتمع العراقي اليوم بسبب السياسيات الدكتاتورية التي دابت الحكومات السابقة على انتهاجها مما خلق الفجوة الكبيرة من ابناء المجتمع العراقي وعمل على خلق المواطنة الناقصة او المنتهكة التي ادت الى خلق نمط من الاغتراب السياسي والاجتماعي بين الفرد والدولة مما حدا بالمواطن على عدم

مساعدتها او تمني زوالها على يد كائن من يكون حتى لو كان ذلك الزوال يستبدل بصورة الاحتلال التي عانى منها المجتمع العراقي طويلا في العهود السابقة على تاسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ كما ان ما نشاهده اليوم من ضعف التفاعل الاجتماعي بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية الحالية يعود الى ضعف ثقة المواطن بهذه المؤسسة والتي ساندها وضحى من اجلها بالكثير الكثير ابان الاحتلال البرطاني للعراق ومن ثم انقلبت هذه المؤسسة على المواطن لتحصر المواطنة في الانتماءات المحدودة وعملت على تغييب الكثير من فئات الشعب العراقي دون وجه حق سوى الانتماءات العرقية والطائفية الضيقة التي عملت على خلق الهوة الكبيرة بين مكونات الشعب العراقي وخلق نمط من العداء المزمن بين المواطن والدولة التي صار المواطن فيها يتحين الفرص من اجل الانتقام منها حتى وان كان ذلك على حساب المصلحة الاجتماعية العامة من خلال خرقه للقوانين والاعراف الاجتماعية المرعية في حالات ضعف الدولة او غياب القانون او حتى الغياب الجزئي لخوف المواطن من الوقوع تحت طائلة القانون و العقاب لان العلاقة بين المواطن والدولة في ظل الدول الدكتاتورية السابقة التي قامت على اساس من التمييز بين مكونات الشعب العراقي اصبحت قائمة على الالتزام الذي يتولد من خوف المواطن من بطش الدولة او حتى خرق القانون بسبب محاباة الدولة لمواطن على حساب الاخرين مهما كان حجم هذه الفئة كبيرا او صغيرا.

ومن هنا فان تناول الباحث لاهم المصطلحات السياسية التي تنطوي عليها التطبيقات الديموقراطية في المجتمعات الانسانية في عالم اليوم جاء من اجل توضيح الحقائق العلمية لما تنطوي عليه هذه المصطلحات من مضامين اجتماعية ومدى صلتها بالديموقراطية كمنهج لممارسة الحياة الاجتماعية ناهيك عن محاولة الباحث سد الطرق امام جميع من يحاول استغلال انعدام الوعي السياسي او ضعفه لدى غالبية افراد المجتمع العراقي بسبب تحريم ومحاربة الانظمة السياسية السابقة التي تولت زمام الامور في المؤسسة السياسية في المجتمع العراقي لنشوء الوعي السياسي او تعاطي اي من المصطلحات السياسية بين افراد المجتمع وغيرها دون تلك التي تطرحها

هي او تلك التي تتبناها كايديولوجية منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى سقوطها على يد الاحتلال في نسيان عام ٢٠٠٣ .

المصادر

١- علي وتوت, الدولة و المجتمع في العراق المعاصر, أطروحة دكتوراه, غير منشورة, كلية الآداب جامعة بغداد , بغداد , ٢٠٠٤ .
٢- محسن أبو رمضان , المواطنة هي الوعاء الحقوقي للتسامح . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
٣- منصور الجمري المواطنة الفاعلة . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
٤- لبيب سلطان المواطنة . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
٥- افتتاحية صحيفة العرب اليوم, التنمية السياسية.. المواطنة , ٣٠ /١٠ /٢٠٠٣
٦- حسين درويش العادلي, المواطنة المبدأ, الضائع سلسة الديموقراطية و المجتمع, دار الصباح للصحافة و الطباعة و النشر, بغداد ٢٠٠٤
٧- حسين درويش العادلي المواطنة و الديموقراطية و الفاعلية الاجتماعية مجلة الاسلام و الديموقراطية الالكترونية العدد ١٧ لسنة ٢٠٠٧
٨- إدريس ولد القابلة, حقوق المواطنة و الديموقراطية . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
٩- علي الخشيبان , صناعة المواطنة . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
١٠- بورتومور, علم الاجتماع ,ترجمة عادل مختار الهواري, الشركة العامة للتجهيز و التوزيع, فاس المغرب , ١٩٧٩
١١- علي محمد لاغا, الشورى و الديموقراطية بحث مقارن في الأسس و المنطلقات النظرية , لم يذكر مكان النشر, ١٩٨٣
١٢- محمد عاطف غيث , قاموس علم الاجتماع , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة, ١٩٧٩
١٣- عبد الرزاق مسلم الماجد, مذاهب و مفاهيم في الفلسفة و الاجتماع, المكتبة العصرية, بيروت,د.ت

١٤- ديفيد بوندنهايمر, النظام الفدرالي والديموقراطية, أوراق في الديموقراطية, وزارة الخارجية الأمريكية , ٢٠٠٤
١٥- عبد الله موسى, ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول (ص) , مجلة النبأ , العدد ٥٨ , لسنة ٢٠٠٣
١٦- فلاح حسن آل مانع. المجتمع المدني في العراق , أطروحة دكتوراه ,غير منشورة كلية الآداب, جامعة بغداد , بغداد, ٢٠٠٤
١٧- برهان غليون, نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية و الدولية . . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
١٨- محمد أزهر المغربي , المجتمع المدني و الدولة دلالة المفهوم و إشكالية العلاقة . . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
١٩- صلاح كاظم جابر, الديموقراطية, ملزمة منهجية أعدت لطلبة المرحلة الثانية في كلية الآداب جامعة القادسية, القادسية , ٢٠٠٤
٢٠- سعيد بنسعيد العلوي و آخرون , المجتمع المدني في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت, ١٩٩٢
٢١- محمد عابد الجابري , إشكالية الديموقراطية و المجتمع المدني , مجلة المستقبل العربي العدد ١٦٧ السنة السادسة عشر كانون الثاني ١٩٩٣
٢٢- سهيل الياسين , نظرة في المجتمع المدني. بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
٢٣- عبد الغفار شكر المجتمع المدني و دوره في بناء الديموقراطية سلسلة حوارات لقرن جديد دار الفكر دمشق ٢٠٠٣
٢٤- محمد مرو المجتمع المدني – اشكاليات المصطلح و الممارسة سلسلة حوارات لقرن جديد دار الفكر دمشق ٢٠٠٣
٢٥- أ.د. جعفر شيخ إدريس المواطنة والهوية مجلة البيان العدد ٢١١ ربيع الأول ١٤٢٦ هـ
٢٦- محمد علاء الدين عبد المولى قراءة في كتاب جورج طرابيشي اشكالية الديموقراطية العربية الموقع الثقافي اللالكتروني
٢٧- عبد الرزاق عيد الثقافة الوطنية / الحداثة و اشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية الاصدار الثاني دار الصداقة حلب ١٩٩٦

٢٨- علي القطبي بحوث حول الفدرالية موقع وجهات نظر الالكتروني
٢٩- جميل عودة رؤى حول اطروحة الفدرالية في العراق الجديد موقع وجهات نظر الالكتروني

الهوامش

١- علي وتوت, الدولة والمجتمع في العراق المعاصر, أطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية الآداب جامعة بغداد, بغداد, ٢٠٠٤ , ص ١٢٩ .
٢- المصدر نفسه . ص ١٣٠
٣- محسن أبو رمضان, المواطنة هي الوعاء الحقوقي للتسامح . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية
٤- منصور الجمري المواطنة الفاعلة . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية .
٥- لبيب سلطان المواطنة. بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية .
٦- افتتاحية صحيفة العرب اليوم, التنمية السياسية . المواطنة ٣٠ /١٠ /٢٠٠٣
٦- حسين دروش العادلي, المواطنة المبدأ الضائع, سلسلة الديموقراطية و المجتمع, دار الصباح للصحافة و الطباعة والنشر, بغداد, ٢٠٠٤, ص ٥
٨- المصدر نفسه, ص٧
٩- إدريس ولد القابلة, حقوق المواطنة و الديموقراطية . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية, ص٢
١٠- بورتومور, علم الاجتماع, ترجمة عادل مختار الهواري ,الشركة العامة للتجهيز و التوزيع, فاس ,المغرب ,١٩٧٩, ص ١٨
١١- علي محمد لاغا, الشورى والديموقراطية بحث مقارن في الأسس و المنطلقات النظرية. لم يذكر مكان النشر. ١٩٨٣, ص ١١٣ –
١٢- المصدر نفسه
١٣- ماهر اسماعيل الجعفري دور الثقافة في تحديد ملامح الشخصية العربية مجلة دراسات اجتماعية العدد ٢ بيت الحكمة بغداد ١٩٩٩ ص٣٧
١٤ - المصدر نفسه ص ٣٤
١٥- نصر محمد عارف الثقافة مفهوم ذاتي متجدد مسحوب على الشبكةالمعلوماتية
١٦- حسين درويش العادلي المواطنة و الديموقراطية والفاعلية الاجتماعية مجلة الاسلام والديموقراطية الالكترونية العدد ١٧ لسنة ٢٠٠٧
١٧- أ.د. جعفر شيخ إدريس المواطنة والهوية مجلة البيان العدد ٢١١ ربيع الأول ١٤٢٦ هـ ص٣٣
١٨- المصدر نفسه

١٩- محمد علاء الدين عبد المولى قراءة في كتاب جورج طرابيشي اشكالية الديموقراطية العربية الموقع الثقافي اللالكتروني
٢٠- عبد الرزاق عيد الثقافة الوطنية / الحداثة و اشكاليات الهوية سلسلة دراسات فكرية الاصدار الثاني دار الصداقة حلب ١٩٩٦ ص ١٧-
٢١- علي محمد لاغا مصدر سابق ص ١١٣
٢٢- محمد عاطف غيث, قاموس علم الاجتماع, الهيئة المصرية العامة للكتاب,القاهرة ,١٩٧٩ ص ١٢٣ , ١٢٤
٢٣- المصدر نفسه ص ١٢٣ , ١٢٤
٢٤- المصدر نفسه, ص ١٢٥
٢٥- عبد الرزاق مسلم الماجد, مذاهب و مفاهيم في الفلسفة و الاجتماع, المكتبة العصرية, بيروت, د .ت ,ص ٦١ ـ
٢٦- المصدر السابق, ص ١٢٣
٢٧- المصدر نفسه, ص ١٨٥ ــ١٨٦
٢٨- المصدر نفسه
٢٩- ديفيد بوندنهايمر, النظام الفدرالي و الديموقراطية أوراق في الديموقراطية, وزارة الخارجية الأمريكية, ٢٠٠٤ ص ٤
٣٠-علي القطبي بحوث حول الفدرالية موقع وجهات نظر الالكتروني
٣١- جميل عودة رؤى حول اطروحة الفدرالية في العراق الجديد موقع وجهات نظر الالكتروني
٣٢- عبد الله موسى, ملامح المجتمع المدني في حكومة الرسول (ص), مجلة النبأ ,العدد ٥٨, لسنة ٢٠٠٣, ص ٤٢
٣٣- فلاح حسن آل مانع, المجتمع المدني في العراق, أطروحة دكتوراه, غير منشورة, كلية الآداب جامعة بغداد , بغداد, ٢٠٠٤ , ص ١٥ ــ ٢٠
٣٤- المصدر نفسه, ص ١٧
٣٥- برهان غليون, نشأة مفهوم المجتمع المدني و تطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية و الدولية . بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية ص ٦
٣٦- محمد أزهر المغربي, المجتمع المدني والدولة دلالة المفهوم إشكالية العلاقة. بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية. ص٢
٣٧- صلاح كاظم جابر, الديموقراطية ملزمة منهجية ,أعدت لطلبة المرحلة الثانية في كلية الآداب جامعة القادسية, القادسية , ٢٠٠٤
٣٨- سعيد بنسعيد العلوي و آخرون, المجتمع المدني في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٢ , ص ٧٥
٤٠- المصدر نفسه, ص ٦٤٤

٤١- فلاح حسن آل مانع, مصدر سابق ص ١٩
٤٢- محمد عابد الجابري, إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني , مجلة المستقبل العربي,العدد ١٦٧ ,السنة السادسة عشر, كانون الثاني, ١٩٩٣, ص ٣٧
٤٣- صلاح كاظم جابر, مصدر سابق
٤٤- سهيل الياسين نظرة في المجتمع المدني , بحث مسحوب على الشبكة المعلوماتية .
٤٥- عبد الغفار شكر المجتمع المدني و دوره في بناء الديموقراطية سلسلة حوارات لقرن جديد دار الفكر دمشق ٢٠٠٣ ص ٤٣
٤٦- المصدر نفسه ص٤٤
٤٧- محمد مرو المجتمع المدني – اشكاليات المصطلح و الممارسة سلسلة حوارات لقرن جديد دار الفكر دمشق ٢٠٠٣ ص ١٠٥